

Distr.: General  
4 September 2017  
Arabic  
Original: Spanish



مجلس حقوق الإنسان  
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل  
الدورة الثامنة والعشرون  
٦-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق  
الإنسان ٢١/١٦\*

غواتيمالا

\* استنسخت هذه الوثيقة كما وردت. وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-15262(A)



\* 1 7 1 5 2 6 2 \*

## أولاً - مقدمة

- ١- تقدم دولة غواتيمالا تقريرها إلى الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل، مع تسليط الضوء على تقديمها طوعية لتقريرها لمنتصف المدة في نيسان/أبريل ٢٠١٤. وتغطي المعلومات الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦.
- ٢- وببداية إدارة حكومة الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، تكون غواتيمالا بلداً يعيش ١٦ عاماً من الحياة الديمقراطية، أحرز خلالها تقدماً في توطيد أركان الدولة، وإن كانت لا تزال هناك حالات تأخر كبيرة في تمتع السكان الكامل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، كما هو منصوص عليها في اتفاقات السلام وصكوك حقوق الإنسان الهامة التي وقعتها دولة غواتيمالا<sup>(١)</sup>.
- ٣- وفي عام ٢٠١٦، تولت مقاليد الأمور إدارة حكومية جديدة عرضت السياسة العامة للحكومة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، والتي تحدد، إضافة إلى تماشيتها مع خطة التنمية الوطنية 'كاتون': "غواتيمالا لنا ٢٠٣٢"، الأولويات والمبادئ التوجيهية للإدارة العامة وتقدم وسائل متابعة الأهداف المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠.
- ٤- ووفاءً بالالتزامات الدولية، قدم في الفترة بين ٢٠١٢ وآب/أغسطس ٢٠١٧ ما مجموعه ١١ تقريراً دورياً و٤ ردود على قائمة المسائل التي تعدها هيئات معاهدات الأمم المتحدة. وقبلت غواتيمالا، انسجاماً مع سياسة الباب المفتوح التي تنهجها، ويسرت زيارة اثنين من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة ومقررين تابعين لمنظومة البلدان الأمريكية. وفي آذار/مارس ٢٠١٧، استضافت غواتيمالا الدورة الاستثنائية السابعة والخمسين لمحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، وفي تموز/يوليه وآب/أغسطس استقبلت زيارة في عين المكان أجزتها لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، وهي الآن بصدد إعداد الرد على قائمة المسائل المتعلقة بالتقريرين الخامس والسادس المتعلقين باتفاقية حقوق الطفل والاستعراض أمام اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

## ثانياً - المنهجية والمشاورات الوطنية

- ٥- تولت إعداد هذا التقرير اللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان بتعاون مع مكتب غواتيمالا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبتشاور مع المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.
- ٦- وعقدت، من خلال المنتدى المشترك بين المؤسسات<sup>(٢)</sup>، ثلاث اجتماعات عمل بهدف جمع المعلومات المؤسسية عن متابعة التقارير المقدمة في توصيات عام ٢٠٠٨ (٤٣ توصية مقبولة)، وعام ٢٠١٢ (١١١ توصية، وأحاطت علماً بـ ٢٧، وقطعت ٥ التزامات طوعية)، وتقرير منتصف المدة المقدم في نيسان/أبريل ٢٠١٤.
- ٧- وبدأت المشاورة الوطنية مع منظمات المجتمع المدني في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ وانتهت في أيار/مايو ٢٠١٧، مع إعطاء الأولوية لسبع مقاطعات<sup>(٣)</sup>، مما سمح بتحديد الاحتياجات والشواغل التالية:

(أ) **الأمن والعدالة**، تبرز في جميع المناطق ضرورة إضفاء الطابع اللامركزي على اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا، مما يوحي بفتح مكاتب إقليمية تتيح التحقيق داخل الحكومات المحلية، وضرورة زيادة عدد الموظفين المدربين من قوات الأمن، وحماية العاملين في مجال العدالة والمدافعين عن حقوق الإنسان؛

(ب) **العنف ضد المرأة**، يثير ارتفاع معدلات قتل الإناث والعنف ضد المرأة القلق، ويوحي بفتح مكاتب للنياحة العامة ومحاكم متخصصة وأماكن رعاية خاصة لضحايا العنف، وتوعية الموظفين الذين يقدمون المساعدة للنساء من أجل تلقي الشكاوى في المراكز الصحية، ومما يثير القلق كذلك عدم وجود مكاتب للأمانة الرئاسية لشؤون المرأة على الصعيد الوطني، وعدم معرفة توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة؛

(ج) **الأطفال**، هناك نقص في الموظفين المتخصصين في رعاية الأطفال فيما يتصل بوصولهم إلى التعليم والصحة، وتنفيذ البرامج الاجتماعية، ونقص في تسجيل ولادات الأطفال في المجتمعات المحلية النائية، وضعف الرعاية المقدمة للأطفال والشباب ذوي الإعاقة؛

(د) **الشعوب الأصلية**، يُسلط الضوء على عدم الامتثال بسبب عدم التشاور مع الشعوب الأصلية، وعلى التعديلات التي أدخلت على قانون التعدين، وعدم وجود اللجنة الرئاسية المعنية بالتمييز والعنصرية على الصعيد الوطني، وصعوبة حصول السكان الأصليين على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية.

## ثالثاً - حماية الحقوق

### ألف - المساواة وعدم التمييز

التمييز العنصري (توصيات الجولة الأولى: ٧-٨٩، و ٩-٨٩، و ١٠-٨٩، و ١١-٨٩؛ والجولة الثانية: ٩-٩٩، و ١٠-٩٩)

٨- جرى، في أيار/مايو ٢٠١٤، الاعتماد الرسمي<sup>(٤)</sup> للسياسة العامة للتعايش والقضاء على العنصرية والتمييز العنصري. وجرى في إطار تنفيذها عقد اجتماعات مع المخططين والمكلفين بميزانية القطاع العام من أجل تحديد إجراءات ملموسة وفقاً للولاية المنوطة بهم. وفي عام ٢٠١٦، جرى تعميم مشروع خطة تنفيذ هذه السياسة على تقنيي مختلف المؤسسات الحكومية بهدف تبيان المجالات المحددة التي ينبغي إدراجها في الخطط التشغيلية السنوية.

٩- نظام مجالس التنمية الحضرية والريفية، الشعوب الأصلية ممثلة في مجالس التنمية الحضرية والريفية في المقاطعات التي تتألف مما مجموعه ٩٢ ممثلاً من ٢٤ مجموعة لغوية (٨٤ مايا؛ و ٢ غاريفونا؛ و ٦ شينكا)، وداخل المجلس الوطني للتنمية الحضرية الريفية بما مجموعه ٦ أعضاء (٤ مايا؛ و ١ شينكا، و ١ غاريفونا).

١٠- السلطة القضائية والمحكمة العليا للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩، من بين ١٣ قاضياً تتألف منهم المحكمة العليا هناك امرأتان وعضو واحد من الشعوب الأصلية، من شعب مايا كيشي، هو من ترأس المحكمة خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

## باء- حماية الفئات الضعيفة من السكان

حماية الفئات الضعيفة من السكان (العاملون في العدالة، والمدافعون عن حقوق الإنسان، والنقابيون، وفئة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين)

١١- أجرت هيئة تحليل الاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان، منذ إنشائها عام ٢٠٠٨، اجتماعات منتظمة، وعقدت ٤٧ منها عام ٢٠١٦، من أجل تعزيز الهيئة، وأنشأت عام ٢٠١٥ رقم الطوارئ وتلقي الشكاوى ١٥٤٣.

حماية العاملين في مجال العدالة (توصيات الجولة الأولى: ٣١-٨٩، ٢٦-٨٩، و ٣٠-٨٩)

١٢- تولت وزارة الداخلية<sup>(٥)</sup>، في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، حماية ١٠٠ قاض من ذوي المكانة الرفيعة و ١٠ مدعين عامين ذوي وضع خاص؛ حيث لزم نشر ٢٨٨ من أفراد الشرطة المدنية الوطنية<sup>(٦)</sup>. وذكرت النيابة العامة أنه جرى، في الفترة ٢٠١٢ - حزيران/يونيه ٢٠١٧، تقديم ٢٢٥ شكوى بسبب توجيه تهديدات للمدعين العامين (١٢٠) والقضاة (١٢٥) أو شن هجمات عليهم.

حماية حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان (توصيات الجولة الأولى: ١٨-٨٩، و ١٩-٨٩، و ٢٠-٨٩، و ٢١-٨٩، و ٢٢-٨٩، و ٣٠-٨٩، و ٣٦-٨٩؛ والجولة الثانية: ٥٢-٩٩، و ٥٣-٩٩، و ٧٣-٩٩، و ١٤-١٠٠، و ١٥-١٠٠، و ١٨-١٠٠)

١٣- في عام ٢٠١٤، جرى تعزيز شعبة التحقيقات الجنائية المتخصصة<sup>(٧)</sup> التابعة للشرطة المدنية الوطنية بـ ١٤ محققاً ليصبح عددهم حالياً ٢٠، يقدمون الدعم لمكتب النيابة العامة المكلف بفرع حقوق الإنسان بالنيابة العامة، كما عززت مديرية حماية الشخصيات والأمن<sup>(٨)</sup> التابعة للشرطة المدنية الوطنية، التي توفر الأمن الشخصي الوقائي والدائم للمدافعين عن حقوق الإنسان وأسرهم، عند تعرضهم لهجوم أو تهديد.

١٤- وذكرت النيابة العامة أنه سجلت، في الفترة ٢٠١٢ - حزيران/يونيه ٢٠١٧، ٥٥٧ شكوى ضد المدافعين عن حقوق الإنسان بشأن جرائم مختلفة.

١٥- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، اعتمد "بروتوكول تنفيذ تدابير أمنية فورية ووقائية لصالح العمال والعاملات المنتين للنقابات، وقادة ومديري ومناضلي وزعماء النقابات، والأشخاص ذوي الصلة بالدفاع عن حقوق العمال، وكذا الأماكن المادية التي تنظم فيها الأنشطة". وذكرت النيابة العامة أنه سجل في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ ما مجموعه ٦٧ شكوى ضد أعضاء النقابات.

حماية فئة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين (توصيات الجولة الأولى: ١٦-٨٩، و ٣٥-٨٩؛ والجولة الثانية: ٢٧-٩٩، و ٢٣-٩٩، و ٢٤-٩٩)

١٦- أنشأت النيابة العامة، من خلال مكتب الرعاية الدائمة، ٣ شبابيك<sup>(٩)</sup> لتلقي الشكاوى، حيث يُجرى في إطار نهج يركز على الضحية تقييم للرعاية الأولية، التي قد تتخذ شكل رعاية لمواجهة الأزمة وتقييم طبي و/أو نفسي و/أو قانوني. وتسجل الوقائع المبلغ عنها

وتتخذ تدابير الحماية المناسبة للحالة. وقد علق على الشبابيك شعار "أنا لا أميّز"، بهدف توعية المدعين العامين بمعاملة الضحايا.

١٧- وفي عام ٢٠١٤، اعتمد بروتوكول الرعاية الشاملة لضحايا الجريمة<sup>(١٠)</sup>، الذي يقوم على احترام حقوق الإنسان لضحايا الجريمة، مع التركيز على الفئات الواقعة تحت وطأة الهشاشة.

١٨- وأدرج النظام المعلوماتي لمراقبة التحقيقات التابع للنيابة العامة في الباب المخصص للبيانات الشخصية، خانة 'المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين' التي تتيح خيارات: مثلية، ومثلي، ومزدوج الميل الجنسي، ومغايرو الهوية الجنسانية، وحامل لصفات الجنسين. كما يسجل اسم الشخص الذي يعرف به في علاقاته الاجتماعية. وقد سجل خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ ما مجموعه ١١ شكوى رفضت ٤ منها. وفي الفترة الممتدة من ٢٠١٦ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧، سجل ما مجموعه ٣٥٥ شكوى رفضت أو أغلقت ٤٦ منها.

١٩- وفي عام ٢٠١٤، فتح مكتب محامي حقوق الإنسان مكتب أمين المظالم المعني بالتنوع الجنسي، وتشمل مهامه ما يلي: الإحالة، وتقديم المشورة، ومتابعة ما يبلغ عنه من حالات انتهاكات حقوق الإنسان، وفئات التنوع الجنسي.

٢٠- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أطلقت وزارة الصحة العامة والرعاية الاجتماعية "الاستراتيجية الشاملة والتفاضلية للرعاية الصحية للأشخاص مغايرو الهوية الجنسانية في غواتيمالا ٢٠١٦-٢٠٣٠"، والتي تهدف إلى توفير الرعاية الشاملة والتفاضلية للأشخاص مغايرو الهوية الجنسانية. وهي تركز على المجالات التالية: (أ) تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض؛ و(ب) الرعاية الصحية الشاملة؛ و(ج) التعزيز المؤسسي؛ و(د) الرصد والتقييم.

## جيم- الاتجار بالأشخاص (توصيات الجولة الثانية: ٩٩-٥٤، و ٩٩-٤٧)

٢١- اعتمدت اللجنة المشتركة بين المؤسسات لمكافحة الاتجار بالبشر، عام ٢٠١٥، "بروتوكول التنسيق بين المؤسسات لحماية ورعاية ضحايا الاتجار بالأشخاص" الذي يشكل دليلاً أساسياً للمؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية العاملة في هذا المجال، ويتضمن مختلف مراحل ومستويات حماية ورعاية الضحايا، ويحدد عمليات تفاضلية للأطفال والمراهقين والبالغين.

٢٢- وافقت النيابة العامة على "بروتوكول إجراءات رعاية ضحايا جريمة الاتجار بالأشخاص"، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وهو يحدد الإجراءات المتعلقة برعاية ضحايا هذه الجريمة وحمايتهم وإحالتهم وجبر ما لحق بهم. واعتمدت أيضاً "التعليمات العامة التي تنظم آليات رعاية وتنسيق وتدخل النيابة العامة في مجال رعاية الضحايا، والملاحقة الجنائية، واستراتيجية الملاحقة الجنائية لجريمة الاتجار بالأشخاص"<sup>(١١)</sup>، وتتضمن الآليات الاستراتيجية للمقاضاة الجنائية، مع وضع معايير لتنسيق رعاية الضحايا والتحقيق في القضايا المسجلة وإحالتها.

٢٣- واعتمد، في عام ٢٠١٥، "بروتوكول رعاية ضحايا العنف الجنسي في المستشفيات" الجديد، وفتح مكتب النيابة العامة في مستشفى روزفلت وسان خوان دي ديوس، وجرى تدريب ٢٦٧ شخصاً في هذين المستشفىين.

٢٤- وفي أيار/مايو ٢٠١٦، أنشئ نظام حماية الطفل، ووحدة مكافحة استغلال الأطفال في المواد الإباحية، التابع لمكتب النيابة العامة المعني بمكافحة الاتجار بالأشخاص، والذي من أهدافه التحقيق في جرائم الاتجار بالأشخاص التي تأخذ شكل استغلال للأطفال في المواد الإباحية، وكذلك جرائم حيازة المواد الإباحية التي يستغل فيها قسراً أو إنتاجها أو نشرها.

٢٥- وأنشأت الشرطة المدنية الوطنية الوحدة المتخصصة المعنية بالجرائم الجنسية ووحدة مكافحة الاتجار بالأشخاص التابعتين للشعبة المتخصصة في التحقيقات الجنائية التابعة للشرطة المدنية الوطنية، وهي تتألف من ٥٦ عنصراً متخصصاً في التحقيق في الجرائم الجنسية.

٢٦- وأنشأت أمانة مكافحة العنف والاستغلال والاتجار بالبشر ٢٣ شبكة لمكافحة العنف الجنسي والاستغلال والاتجار بالبشر على مستوى المقاطعات. واستمراراً للبرنامج الوطني للتدريب بشأن العنف الجنسي لفائدة العاملين الطبيين والمساعدين والإداريين لشبكة المستشفيات العامة، جرى تدريب ٢ ٩٦١ شخصاً في إطار ٢٧ زيارة إلى شبكة مستشفيات البلد.

### الإحصاءات المتعلقة بالاتجار بالأشخاص

٢٧- تلقت النيابة العامة، في الفترة من ٢٠١٢ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧، فيما يتصل بجريمة الاتجار بالأشخاص والتربح من الاتجار بالأشخاص، ما مجموعه ١ ٧٧١ تهم ٣ ٣٣٨ شخصاً متضرراً<sup>(١٢)</sup> وصدر فيها ما مجموعه ٨٢ حكماً بالإدانة.

٢٨- وأصدرت السلطة القضائية، في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، فيما يتصل بجريمة "الاتجار"، ما مجموعه ١٣٤ حكماً (٥٧ براءة) و(٧٧ إدانة)<sup>(١٣)</sup>.

### الاستغلال الجنسي للفتيات

٢٩- نظمت السلطة القضائية عام ٢٠١٦ خمسة موائد مناقشة من أجل تعزيز الأحكام القضائية الصادرة في قضايا العنف الجنسي والاتجار بالأشخاص في ٥ هيئات متخصصة.

٣٠- وفي عام ٢٠١٦، وقعت مكتب المحامي العام للدولة، والنيابة العامة، وأمانة مكافحة العنف الجنسي والاستغلال والاتجار بالأشخاص، ووزارات الصحة العامة والمساعدة الاجتماعية، والتعليم، والتنمية الاجتماعية، على الاتفاق المشترك بين المؤسسات من أجل تعزيز رعاية الطفلات والمراهقات الحوامل اللائي تقل أعمارهن عن ١٤ سنة، من أجل تحديد التزامات التنسيق والمسؤولية بين الموقعين، وتنفيذ مسار العمل والمستوى الأمثل للإجراءات التي تقوم بها كل مؤسسة فيما يتعلق بكشف ورعاية حمل الطفلات والمراهقات اللائي تقل أعمارهن عن ١٤ سنة. وفي نفس السنة، جرى التوقيع على اتفاق بين وزارة الصحة العامة والرعاية الاجتماعية، والنيابة العامة، وأمانة مكافحة العنف الجنسي والاستغلال والاتجار بالأشخاص، من أجل دعم توفير الأدوية والمواد البيولوجية اللازمة لرعاية ضحايا العنف الجنسي اللائي يتلقين الرعاية في وحدات الرعاية الشاملة التابعة للنيابة العامة.

٣١- وفي عام ٢٠١٤، كانت أمانة مكافحة العنف والاستغلال والاتجار بالبشر تدير ثلاثة ملاجئ مؤقتة متخصصة للأطفال والمراهقين ضحايا جرائم العنف الجنسي والاستغلال والاتجار بالأشخاص، تقع في غواتيمالا العاصمة، وكواتيبيك بمقاطعة كيتسالتينانغو، وكوبان بمقاطعة ألتا فيراباس. وفي الفترة ما بين ٢٠١٤ وحزيران/يونيه ٢٠١٧، جرى توفير الرعاية الطبية، والرعاية النفسية، والرعاية الاجتماعية، والترفيه، والتعليم، والمساعدة القانونية لما مجموعه ٨٥٢ ضحية من ضحايا الاتجار أو العنف الجنسي.

## دال - الأطفال المحرومون من حريتهم

نظام السجون، المحرومون من حريتهم (توصيات الجولة الثانية: ٩٩-٥٠، و٩٩-٥١، و٩٩-٤٩)

٣٢- تمتد السياسة الوطنية لإصلاح السجون المعتمدة في ٢٠١٥ على ١٠ سنوات<sup>(١٤)</sup>. وهي تتألف من ١٠ محاور رئيسية يمكن تلخيصها في التنسيق المشترك بين المؤسسات، وتنفيذ المسار الوظيفي لموظفي السجون، والاتجاه الدائم نحو التخصص، والتنفيذ الصارم لنظام متدرج، وتشديد وتجدد وتحديث الهياكل الأساسية، والأمن الداخلي والخارجي، وتشجيع إعادة الإدماج في الأسر، وإشراك المجتمعات المحلية والأعمال التجارية، وإعادة الإدماج الاجتماعي الاقتصادي للأشخاص، وإيلاء عناية خاصة للنساء والرجال والأطفال والمراهقين في نظام السجون.

٣٣- ويجري العمل في ثلاثة أفرقة لإصلاح نظام السجون والأمانة التقنية لمجلس الأمن الوطني، من أجل ترتيب أولويات المحاور الاستراتيجية والإجراءات في الأجلين القصير والمتوسط، وذلك في ثلاثة أبعاد: (أ) الوقاية، وإعادة التأهيل، وإعادة التربية؛ و(ب) الكفاءة الإدارية والمالية؛ و(ج) الضوابط الداخلية للسجون وأمنها واستخباراتها.

٣٤- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، اعتمد قانون المراقبة المعلوماتية عن بعد<sup>(١٥)</sup> الذي يقوم على إنشاء نظم إلكترونية وتقنية تستخدمها المديرية العامة للسجون من أجل تحسين وسائل مراقبة الأشخاص الذين أدينوا في دعوى، لكنهم يتمتعون بتدابير بديلة بثبيت سوار يتسم بمخاضية مراقبة موصولة بالنظام العالمي لتحديد المواقع. ويجري حالياً وضع اللائحة التنفيذية للقانون المذكور.

٣٥- وفيما يتعلق بمراقبة السجون، يجري تنفيذ الإجراءات التالية:

- **الاكتظاظ**، يجري وضع قائمة بالسجناء الذين قضوا وقتاً يكفي لطلب الاستفادة من تخفيض العقوبة، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على تخفيف الاكتظاظ في مراكز الاحتجاز؛
- **الهياكل الأساسية والحصول على الرعاية الصحية والنظافة الصحية**، يجري العمل في مشروع بناء وحدتين جديدتين<sup>(١٦)</sup>، بموارد من المديرية العامة للسجون وبمساعدة من برنامج الأمن والعدالة في غواتيمالا (SEJUST)؛
- **الإدارة الذاتية**، تُبذل جهود من أجل تنفيذ آليات للإنذار المبكر بالأزمات أو حالات الطوارئ في السجون، من خلال وحدة تحليل معلومات السجون، بتنسيق مع المديرية الفرعية التشغيلية والمفتشية العامة للسجون. والهدف هو تفادي دخول المواد أو الأشياء المحظورة بصورة فعالة، من خلال عمليات التفتيش الدورية في أماكن الاحتجاز؛
- **لمنع حالات العنف فيما بين نزلاء السجن**، يتم الفصل بين المحرومين من الحرية وفقاً لمعايير الحالة القانونية، والملاحم الجنائية، والجنس، ونوع الجنس، والسلوك، والانتماء الاجتماعي، والحالة الصحية، وأمور أخرى.

٣٦- وفيما يتعلق بنساء الشعوب الأصلية المحرومات من حريتهن، أعد معهد المساعدة القضائية الجنائية بروتوكول رعاية النساء ضحايا العنف بمختلف مظاهره؛ وأبرم اتفاقاً مشتركاً بين المؤسسات بين مكتب المرأة ببلدية ميكسكو، وأمانة الرئاسة لشؤون المرأة، ووزارة الداخلية، والشرطة المدنية الوطنية؛ وبروتوكول العمل الاجتماعي القائم على نهج جنساني، وأنشأ بموجبه وحدة المرأة التي تركز على رعاية نساء الشعوب الأصلية المتهمات بارتكاب أعمال إجرامية لأغراض وصولهن إلى العدالة بشكل سريع وكامل.

## هاء- التعذيب والاختفاء القسري (توصيات الجولة الثانية: ١٠٠-١٧)

٣٧- منذ عام ٢٠١٤، جرى تعيين ٥ مقررین أساسيين و ٥ مناوبين للآلية الوطنية لمنع التعذيب، يقومون بزيارات إلى مراكز مختلفة بما أشخاص محرومون من حريتهم، وإلى الأماكن المرتبطة بالخدمات العامة والخاصة للرعاية الاجتماعية والحماية الاجتماعية، وقد أجروا ١٥١ زيارة وقدموا ٩١٧ توصية عام ٢٠١٦.

٣٨- وسجلت النيابة العامة، في الفترة ما بين ٢٠١٢ وحزيران/يونيه ٢٠١٧، ما مجموعه ٨٧ شكوى متعلقة بجريمة التعذيب، رفضت ١١ منها. وقدمت ضد أفراد الشرطة المدنية الوطنية ٣٢٧ شكوى متعلقة بالتعذيب أو إساءة المعاملة، رفضت أو أغلقت ٩٨ منها<sup>(١٧)</sup>.

## واو- مكافحة الإفلات من العقاب (توصيات الجولة الأولى: ٨٩-٢٣، و ٨٩-٣٤؛ والجولة الثانية: ٩٩-٦٣)

٣٩- يضم مكتب المدعي العام لشعبة مكافحة الفساد في النيابة العامة في الوقت الراهن ١٠ مكاتب للنيابة العامة، تحقق وتحلل مختلف القضايا، التي يتهم فيها موظفو ومستخدمو الإدارة العامة، عند وجود احتمال ارتكاب أفعال إجرامية متعددة. وجرى تطبيق منهجية لتتبع القضايا، تهدف إلى تشكيل أفرقة متعددة التخصصات موجهة إلى حل الشكاوى الواردة.

٤٠- وفي السنوات الثلاث الماضية، زاد عدد الشكاوى المقدمة، وهو ما جعل مكتب النيابة المذكور يتعزز، وفتح مكتبان للنيابة متخصصان في التحقيق في أفعال الفساد في بلديات الجمهورية.

٤١- وفي النصف الأول من عام ٢٠١٧، قدم أكثر من ٣٥ تحقيقاً أمام المحاكم، الأمر الذي أدى إلى تحقيق نتائج هامة في مكافحة الفساد. ويبلغ مجموع الأحكام القضائية الصادرة، خلال الفترة ٢٠١٢ - حزيران/يونيه ٢٠١٧، ما مجموعه ٢٤٧ حكماً.

٤٢- وفيما يتعلق بدعم اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا، أنشئ مكتب النيابة التابع للنيابة العامة المتخصصة لمكافحة الإفلات من العقاب التي يوجد مقرها في كيتسالتيانغو<sup>(١٨)</sup> حسب نطاقها الإقليمي، وله اختصاص النظر في الجرائم المرتكبة في مقاطعات كيتسالتيانغو، وتوتونيكابان، وسان ماركوس، وويويتينانغو<sup>(١٩)</sup>.



## رابعاً- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

### ألف- الحق في الغذاء (توصيات الجولة الثانية: ٩٩-٨٢، و٩٩-٨٧، و٩٩-٨٩، و٩٩-٩٣)

٤٣- جرى التخطيط لتنفيذ خطة ميثاق القضاء التام على الجوع تدريجياً وفي الوقت المناسب، على ثلاث مراحل. الأولى، في الفترة كانون الثاني/يناير - حزيران/يونيه ٢٠١٢، وتركز على ٣٣ بلدية تسود فيها أعلى معدلات نقص التغذية في البلد<sup>(٢٠)</sup>. وشملت المرحلة الثانية، في الفترة تموز/يوليه - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ٥٠ بلدية يسود فيها نقص التغذية. وأخيراً، اعتباراً من عام ٢٠١٣، انضفت بلديات حتى بلغت ١٦٦ (حوالي نصف بلديات البلد).

٤٤- وبين التطور الزمني لنقص التغذية المزمن، وفقاً لبيانات الدراسات الاستقصائية الرامية إلى تقييم أثر خطة ميثاق القضاء التام على الجوع، أن نقص التغذية المزمن لدى الأطفال دون سن الخامسة في البلديات الـ ١٦٦ الذي تحظى بالأولوية انتقل في الفترة الممتدة بين ٢٠١٢ و٢٠١٤ من ٥٩,٩ في المائة إلى ٦٠,٦ في المائة، وهو ما يمثل تغيراً طفيفاً بنسبة ٠,٧ في المائة. وعند تصنيف معدلات نقص التغذية حسب المناطق، ريفية وحضرية، في الفترة نفسها، فقد استمرت هذه المعدلات، ولا سيما في المناطق الريفية، حيث زادت بنسبة ١,١٨ في المائة بينما تراجعت في المناطق الحضرية بنسبة ٤ في المائة. وفي المناطق الحضرية، تراجع معدل نقص التغذية المزمن بست نقاط مئوية في الفترة الممتدة بين ٢٠١٢ و٢٠١٣ وعاود الصعود مرة أخرى بمقدار نقطة مئوية واحدة عام ٢٠١٤. وفي المناطق الريفية، عرف معدل نقص التغذية تغييرات إيجابية، وإن كانت طفيفة، في الفترات الثلاث المدروسة. ومن الجدير بالذكر أن معدل نقص التغذية المزمن في المناطق الريفية كان في المتوسط أكثر بنسبة ٣٥ في المائة منه في المناطق الحضرية في الفترات الثلاث.

٤٥- وسعيًا إلى تحقيق هدف خفض نقص التغذية المزمن بنسبة ١٠ في المائة، اعتمدت الاستراتيجية الوطنية للوقاية من نقص التغذية المزمن للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، وقد استندت هذه الاستراتيجية إلى نتائج خطة ميثاق القضاء التام على الجوع.

٤٦- وقد أنشئت اللجنة الرئاسية للحد من نقص التغذية المزمن، التي تقدم المشورة إلى رئيس الجمهورية في متابعة الاستراتيجيات الرامية إلى الحد من نقص التغذية في البلد؛ وتشجيع إجراءات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والبلديات الرامية إلى الحد من نقص التغذية والتنسيق معها.

٤٧- ويعد برنامج الزراعة الأسرية الرامي إلى تعزيز الاقتصاد الريفي لوزارة الزراعة والثروة الحيوانية والتغذية التجسيد الرئيسي للسياسة الزراعية ٢٠١٦-٢٠٢٠، من أجل المساهمة في الحد من نقص التغذية المزمن لدى الأطفال دون سن الثانية. وتشجع استراتيجية الوقاية من نقص التغذية المزمن الزراعة الأسرية في أوساط الأسر المعيشية الواقعة تحت وطأة الفقر والفقر المدقع، بحيث تحسن توافر الأغذية وإمكانية الحصول عليها واستهلاكها، من خلال التنسيق بين المؤسسات والقطاعات، والمشاركة الاجتماعية والمواطنة، بدعم من التعاون الدولي.

٤٨- ويتخذ برنامج الأغذية من أجل العمل إجراءات لصالح سكان الأرياف، من أجل تحقيق التنمية في مجتمعاتهم المحلية وإنشاء أصول إنتاجية مجتمعية، وذلك من أجل الحد من

الهشاشة أمام انعدام الأمن الغذائي، من خلال التعويض بالأغذية عن الوقت الذي يستثمره المزارعون على الصعيد المجتمعي، وقد سلم في الفترة الممتدة بين ٢٠١٢ وحزيران/يونيه ٢٠١٧ ما مجموعه ٣٤٣ ٠٨٨ حصة غذائية.

٤٩- وسلم برنامج المساعدة الغذائية، المنشأ لتفادي انعدام الأمن الغذائي وضمان توافر الأغذية وإمدادات كافية ومستمرة منها، ما مجموعه ١١٧ ٦١٨ حصة غذائية في المناطق المتضررة من الكوارث الطبيعية، في الفترة الممتدة بين ٢٠١٢ وحزيران/يونيه ٢٠١٧.

٥٠- ويقدم برنامج الحدائق الأسرية الدعم للإنتاج الغذائي، إذ يعزز القدرات التقنية وقدرات التنظيم الاجتماعي في المجتمعات المحلية والأسر التي تتركز فيها درجة عالية من الهشاشة أمام انعدام الأمن الغذائي، ويشجع الإنتاج الغذائي المحلي، وقد قدم الدعم في الفترة الممتدة بين ٢٠١٢ وحزيران/يونيه ٢٠١٧ إلى ما مجموعه ٢٩٤ ١٣٦ أسرة.

٥١- ومنذ عام ٢٠١٦، يجري تعزيز البرنامج الوطني للتغذية المدرسية، المتوائم مع السياسات الوطنية والدولية، والذي يضمن الحق في الغذاء والتغذية لأطفال المدارس من خلال تأمين غذاء صحي ومتنوع ومضمون وذو أهمية ثقافية يحسن ظروف التعلم<sup>(٢١)</sup>.

٥٢- وفي المدارس الحكومية، تقدم التغذية المدرسية للأطفال في المرحلتين ما قبل الابتدائية والابتدائية، خلال ١٨٠ يوماً التي تشكل السنة الدراسية؛ وتقدر النفقات السنوية لكل طفل في المناطق الحضرية بـ ٢٠٠,٠٠٠ كتنال وفي المناطق الريفية بـ ٢٨٥,٠٠٠ كتنال، وفي البلديات التي اعتبرت ذات مؤشرات عالية لنقص التغذية في المناطق الريفية بـ ٢٩٠,٠٠٠ كتنال وفي الحضرية بـ ٣٧٥,٠٠٠ كتنال. ويظهر أداء الميزانية في الفترة بين ٢٠١٣ و ٢٠١٦ زيادة بمبلغ ٥٦٨,٠٠٠ ٢٥ ٤٦ كتنال؛ حيث بلغت في عام ٢٠١٦ ما مجموعه ٤٨٢,٤٩ ٣٦٩ ٦١٤ كتنال، واستفاد منها ما مجموعه ٢ ٣٨٨ ٨٨٤ طالباً.

**باء- البرامج الاجتماعية (توصيات الجولة الثانية: ٩٩-١٣، و ٩٩-٨١، و ٩٩-٩٤، و ٩٩-٨٦، و ٩٩-٩٠، و ٩٩-٩١، و ٩٩-١٠٤)**

٥٣- يمنح برنامج المساعدة الاقتصادية للمسنين شهرياً ٤٠٠,٠٠٠ كتنال للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ عاماً بسبب شح مواردهم. وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، منحت ٢٦٨ ٧٨٥ مساعدة اقتصادية؛ في حين، منح في عام ٢٠١٦ ما مجموعه ١ ٢٣٥ ٠٨١ مساعدة استفاد منها ١٦٧ ١٠٣ مسناً.

٥٤- ولبرنامج المسنين "سنواتي الذهبية" (Mis Años Dorados) وظيفة توفير الرعاية الشاملة للأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم ٦٠ سنة، مع التركيز على أولئك الذين يعيشون تحت وطأة الفقر أو الفقر المدقع، بهدف تحسين نوعية الحياة، وتشجيع الأنشطة الرامية إلى الحد من فجوة الأجيال والمشاركة الفاعلة في الأنشطة الاجتماعية، في إطار منظور يحترم حقوق الإنسان المكفولة لهم احتراماً صارماً. وقد انتقل البرنامج من ٢ ٧٧٨ مستفيداً عام ٢٠١٢ إلى ٤ ٠٧٦ مستفيداً عام ٢٠١٦.

## جيم - السكن

٥٥- وزاد صندوق الإسكان<sup>(٢٢)</sup>، اعتباراً من ٢٠١٣، الإعانة المباشرة التي تتلقاها الأسر المستفيدة لتصل قيمتها إلى ٣٥ ٠٠٠ كتنزال، وتخضع هذه الزيادة البالغة ١٥ ٠٠٠ كتنزال للتصميم الجديد للمساكن.

٥٦- ومن عام ٢٠١٢ إلى النصف الأول من عام ٢٠١٤، جرت الموافقة على ٤٠ ٩٢٤ إعانة وجرى تشييد أو الترخيص لـ ٢٩ ٨٢٢ مسكناً<sup>(٢٣)</sup>، وجرت الموافقة على خطة الإسكان الوطنية، بالتنسيق مع الخطة الحكومية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦.

## دال - العمل

٥٧- في ٢٠١٢، اعتمدت "السياسة الوطنية للعمالة، جيل العمل المأمون واللائق والجميل للفترة ٢٠١٢-٢٠٢١"، التي يجري من خلالها تشجيع إجراءات من مثل معرض العمالة الذي أدى في الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥ إلى إيجاد ٣٩٠ ١١٤ فرصة عمل رسمية مؤقتة؛ وأبلغت بورصة العمالة عن تسجيل ما مجموعه ١٥٩ ٦٤٣ شخصاً في الفترة بين ٢٠١٢ وأيار/مايو ٢٠١٦، حيث ثبت في وظائف مختلفة ١١٢ ٤٩ شخصاً ودُرب ٢٧٣١ شخصاً.

٥٨- وأنشأت المفتشية العامة للعمل منذ عام ٢٠١٣ هيكلًا جديدًا مكن من إنشاء مديريات على صعيد المقاطعات وتعيين مندوبي المقاطعات، وفي عام ٢٠١٢ أصدرت القوانين الأساسية لوزارة العمل والضمان الاجتماعي، وفي عام ٢٠١٣ اعتمدت ٣ مذكرات تعليمات لالتزام فريق الرد الفوري عند وجود حالة يحتل فيها إغلاق مؤسسة تجارية<sup>(٢٤)</sup>؛ ومذكرة تعليمات لعمليات التفتيش المستمرة للشركات المستفيدة من قانون دعم وتنمية أنشطة التصدير وصناعات التصدير<sup>(٢٥)</sup>؛ ومذكرة تعليمات لمعالجة جميع الحالات التي توجد فيها شكوى بشأن عملية جارية لإغلاق أو حل مؤسسة تجارية أو مركز عمل أو معرفة بذلك أو شكوى أو معرفة بالإغلاق أو الحل الوشيك لهذه المؤسسة أو المركز من دون دفع ما يقابلها من استحقاقات العمال<sup>(٢٦)</sup>؛ ومذكرة تعليمات بشأن توحيد معايير تطبيق المادة ٢٣ من قانون العمل الساري المفعول<sup>(٢٧)</sup>، الواردة في مذكرة تعليمات عام ٢٠١٤ المتعلقة بتحديد المواعيد النهائية الموحدة لأعمال المفتشية العامة للعمل<sup>(٢٨)</sup>؛ ومذكرة التعليمات المتعلقة بالعناية بالحالات والإجراءات الداخلية في فروع المصالحات ووحدة تحقيق مندوبيات المقاطعات للمفتشية العامة للعمل في جمهورية غواتيمالا<sup>(٢٩)</sup>.

٥٩- وتعاقبت المفتشية العامة للعمل، في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، مع ١٠٠ مفتش؛ مما زاد عمليات التفتيش في مختلف الشركات من ١٠ ٠٤٤ سجلت عام ٢٠١٢ إلى ٣٠ ٥٥٢ عام ٢٠١٤؛ وقدمت المساعدة في ١٥ ١٥٢ حالة مصالحة عام ٢٠١٢ و١٩ ٥٧٦ حالة عام ٢٠١٤. ونتيجة لهذه الإجراءات، استفاد ٩٣ ٤٤٠ صاحب شكوى في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ واستفاد عن طريق الخطط التنفيذية ما مجموعه ١ ٥٠٠ ٩٦٨ شخصاً. وعولجت من خلال دعاوى قضائية ١ ٧١٥ حالة عام ٢٠١٢، حيث ارتفع العدد إلى ٤ ٠٨١ عام ٢٠١٤. وفي عام ٢٠١٢، جرت الموافقة على ٣٣٧ نظام داخلي وفي عام ٢٠١٤ على ٧٤٥.

٦٠- وأثناء التحقق من الامتثال للتشريعات العمالية للصحة والسلامة المهنية في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، أجرت ٧ ٩٠٣ زيارات إلى شركات مختلفة، و٢ ١٦٩ عملية لتشكيل اللجان، ودربت ٢٧ ٣٠٧ أشخاص، بحيث استفاد ما مجموعه ٢٢٣ ٢٧٩ شخصاً.

هاء- التعليم (توصيات الجولة الأولى: ٨٩-٤١، و٨٩-٤٢؛ والجولة الثانية: ٩٩-٩٩، و٩٩-٥٨، و٩٩-٩٨، و٩٩-٧٧)

٦١- أبلغت اللجنة الوطنية لمحو الأمية عن انخفاض معدل الأمية بنسبة ٤,٣١ في المائة، في إطار عملية محو الأمية في صفوف الفئة السكانية التي تتجاوز أعمارها سن الخامسة عشرة. وقد كانت النسبة ١٦,٦٢ في المائة عام ٢٠١٢ و ١٢,٣١ في المائة عام ٢٠١٦<sup>(٣٠)</sup>.

٦٢- وفي إطار عملية محو الأمية، رُبطت بها مسائل الأمن الغذائي؛ بإيلاء اهتمام خاص للنساء اللائي ييحثن عن تأثير مضاعف، إذ كان عدد النساء المسجلات في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ دائماً أعلى، حيث كان عددهن عام ٢٠١٥، على سبيل المثال، ٤٧٦ ١٠٨ امرأة مقابل ٦٣٤ ٣٦ رجلاً.

٦٣- وحتى عام ٢٠١٤، كان عدد البلديات التي أعلنت خلوها من الأمية ٢٤<sup>(٣١)</sup>. ومن أجل تعزيز برنامج محو الأمية الثنائي اللغة، جرى التعاقد مع ٥٠ مفتشاً لمجموعات محو الأمية، يوجدون في البلديات ذات الأولوية ولديهم مواد متاحة لتلبية الاحتياجات بلغات شعوب المايا وغاريغونا السبع عشرة.

٦٤- ولتعزيز الوصول إلى النظام التعليمي والبقاء فيه، تشجع تدابير من مثل إعانات النقل المدرسي، والمنح الدراسية، وضمان المجانية. وقدر معدل الانقطاع عن الدراسة على الصعيد الوطني في المدارس العمومية عام ٢٠١٥ بنسبة ٣,٣٨ في المائة على مستوى التعليم الابتدائي؛ و ٦,٥٨ في المائة على المتوسط الإحصائي؛ و ٥,٦٢ في المائة على المستوى الثانوي<sup>(٣٢)</sup>.

### الطلاب ذوو الإعاقة

٦٥- لوزارة التعليم برنامج للمنح الدراسية للطلاب ذوي الإعاقة في المدارس العمومية في المراحل ما قبل الابتدائية والابتدائية والمتوسطة، يشمل دعماً مالياً مقداره ١ ٠٠٠,٠٠ كتزال في السنة، يسلم إلى الآباء أو الأوصياء أو الممثلين المسؤولين الذين يستوفون معايير لوائح محددة<sup>(٣٣)</sup>. وفي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، جرى تسليم ٢٧٠ ٤ منحة.

٦٦- وتقدم الإدارة العامة للتعليم خارج المدارس للطلاب خدمات تعليمية شاملة للجميع خارج المدارس حتى يتمكنوا من استكمال المستويات التعليمية ويمكنهم التدرّب في مجالات تقنية مهنية؛ وفي عام ٢٠١٧، استفاد منها ٢٣٢ شخصاً. ويبين سجل رعاية الطلبة ذوي الإعاقة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ انخفاضاً قدره ٤٢٦ ٥ طالباً، وبلغ مجموع من تلقوا الرعاية ١٣ ٥٧٩ طالباً. وفيما يتعلق بالمربين الذين يقدمون الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة، تُظهر نفس الفترة زيادة قدرها ١٧ مربيماً مدرباً متعاقداً معهم، وبحلول عام ٢٠١٧ بلغ المجموع ٢٨٠ مربيماً.

٦٧- ويزيد سنوياً الاستثمار الرامي إلى توفير الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة، إذ مثل ٠,٢٨ في المائة من الميزانية العامة لوزارة التعليم عام ٢٠١٦، منتقلاً من ٣٨٢ ٣١٩ ٢٧ كتزال عام ٢٠١٢ إلى ٤٥٦ ١٩٠ ٣٩ كتزال عام ٢٠١٦.

## التعليم المتعدد الثقافات والثنائي اللغة

٦٨- لدى المديرية العامة للتعليم الثنائي اللغة والمتعدد الثقافات، بوزارة التعليم، برنامج أكاديمي للتطوير المهني للمدرسين، تتولى تنسيقه جامعة سان كارلوس دي غواتيمالا. وهو برنامج للتدريب المستمر للمدرسين تابع لوزارة التعليم، ويسعى إلى تحسين جودة الرعاية المقدمة في سياق البلد المتعدد اللغات والإثنيات والثقافات. وخلال عام ٢٠١٣، جرى تدريب ٥٠٧٢ مدرساً ثنائيي اللغة على الصعيد الوطني.

٦٩- وفي الوقت الراهن، يتلقى ١٣٠٩٥ مدرساً شهادة ثنائية اللغة<sup>(٣٤)</sup> لتحويل تطور التعليم الثنائي اللغة المتعدد الثقافات إلى واقع. وفي عام ٢٠١٦، قدمت ١٥٧٢ منحة دراسية للحصول على "الأستاذية في التعليم الثنائي اللغة المتعدد الثقافات".

٧٠- وفي عام ٢٠١٢، قدمت "استراتيجية التعليم الجيد لأطفال وشباب غواتيمالا"، وأعلنت تغطية جميع أنحاء البلد بالتعليم الابتدائي أولوية وطنية. وخلال عام ٢٠١٣، سلمت ووزعت مجاناً الكتب المدرسية على تلاميذ المرحلة ما قبل الابتدائية والابتدائية وما قبل الابتدائية الثنائية اللغة ولمرحلة السلك الأساسي في القطاع العام، ممثلة بذلك للمواصفات المطلوبة في المناهج الأساسية الوطنية، وللخصائص الثقافية لكل منطقة.

٧١- وفي إطار إصلاح المناهج الدراسية، أنشئ المستوى الثاني لإعداد المنهج الدراسي، الذي يقوم على تخطيط المناهج الدراسية على مستوى إقليم شعب المايا لفائدة المستويات التعليمية ما قبل الابتدائية والابتدائية والمتوسطة والسلك الأساسي. وفيما يتعلق بتخطيط المناهج الدراسية على المستوى الإقليمي لشعبي غاريفونا وشينكا، جرى وضعها للمرحلتين ما قبل الابتدائية والابتدائية.

٧٢- وفي عام ٢٠١٤، طبع ١٥١٢١٨ كتاباً مدرسياً للتعليم قبل الابتدائي و ١٧٨٢٢٠ كتاباً للابتدائي، وهو ما يجعل المجموع ٤٣٨٤٢٩ كتاباً مدرسياً. وطبعت هذه الكتب المدرسية بلغات المايا وغاريفونا وشينكا.

٧٣- وفي عام ٢٠١٣، بلغ عدد المدارس الثنائية اللغة ٦٠٠٠ في مستوى التعليم الابتدائي على الصعيد الوطني، وهو ما يتيح للمدرسين الاستجابة باستراتيجيات تدخل تربوي مستقاة من المناهج في الفصول الدراسية وإعداد كفاءات انطلاقاً من معارف ولغات الشعوب أو المجموعات الاجتماعية اللغوية.

## واو- الصحة

٧٤- سجلت زيادة في عدد ما استقبل في المستشفيات الوطنية من حالات مراجعة الأطباء، ومراجعات المتابعة، والمرضى الجدد، وحالات الطوارئ من ٢٠٠٣٩٠٣١ عام ٢٠١٢ إلى ٢٨٨٦١٣٦١ عام ٢٠١٥.

٧٥- وفي عام ٢٠١٣، وافقت وزارة الصحة على الخطة الوطنية للحد من الوفيات النفاسية ووفيات المواليد للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠<sup>(٣٥)</sup>، وهي استمرارية وتحديث لخطة العمل من أجل الحد من الوفيات النفاسية ووفيات المواليد وتحسين الصحة الإنجابية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥؛ ويعد تحديثها استجابة للسجلات الإحصائية المتعلقة بالولادات والتقدم المحرز في تنفيذ إجراءات قائمة على الأدلة العلمية.

٧٦- وفي عام ٢٠١٦، أنشئ النموذج الشامل للصحة الذي يحدد المبادئ التوجيهية العامة التي توجه التنظيم الإقليمي، وشبكة تنظيم وتطوير الخدمات الصحية، وتعزيز الموارد البشرية، وقد تعاقد في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ مع ٢٥٩ ممرضة مشرفة؛ و٢١٠٢ مساعد تمريض، و٦٢٢٣ ميسر مجتمعي مدججين في شبكات الرعاية.

٧٧- وبعد أزمات توافر الأدوية في المستشفيات الوطنية، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، تمت زيادة توافر الأدوية والمعدات الجراحية بأكثر من ٨٥ في المائة في ٢٥ مستشفى؛ ١٥ منها بإمدادات تقارب ٧٠ في المائة؛ و٤ بإمدادات تتراوح ما بين ٥٠ و٦٠ في المائة.

## خامساً- فئات محددة

ألف- المرأة (توصيات الجولة الثانية: ٩٩-١٥، ٩٩-٢٠، ٩٩-١٠٤، ٩٩-١٠، ٩٩-٢١، ٩٩-٢٢، ٩٩-٢٥)

٧٨- تدفع أمانة الرعاية الاجتماعية لمكتب السيدة الأولى قدماً ببرنامج "النمو الآمن"، الموجه إلى النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٤ و٥٩ سنة من ذوات الموارد المحدودة، ويجري تطبيقه على الصعيد الوطني، ويركز على اللائي يعيش في المناطق الريفية. والهدف هو المساهمة في تحسين قدراتهن الإنتاجية من خلال تكوين مؤسسات صغيرة و/أو صغرى تسمى "الوحدات الإنتاجية"، بتنسيق الجهود العامة والخاصة من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية - الاجتماعية للأسر والمجتمعات المحلية الضعيفة.

٧٩- وبالنظر إلى إلزامية إنشاء وحدات للشؤون الجنسانية في جميع فروع الدولة<sup>(٣٦)</sup>، هناك حالياً ٣٥ وحدة للشؤون الجنسانية في السلطة التنفيذية و ٣٤٠ مديرية بلدية لشؤون المرأة<sup>(٣٧)</sup>، إضافة إلى التوقيع على ٦٠ سياسة بلدية للأمن مع الإنصاف<sup>(٣٧)</sup>.

٨٠- وأسدت أمانة الرئاسة لشؤون المرأة خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ المشورة ل ٣١٠ وحدات بلدية لشؤون المرأة، في إعداد الصكوك العمومية وإدارتها فيما بينها، وكذا المشاريع، والخطط التشغيلية السنوية، وسياسات البلدية، ودلائل الأداء.

٨١- وجرى، داخل مجلس التنمية الحضرية والريفية<sup>(٣٨)</sup>، فصل لجنة شؤون المرأة عن اللجنة الوطنية للمرأة والأطفال والمراهقين<sup>(٣٩)</sup>.

٨٢- وفي إطار الوقاية، نفذ مكتب الدفاع عن نساء الشعوب الأصلية ٧٠٦ عملية تدريب على حماية الحقوق وحماية حقوق نساء الشعوب الأصلية، إذ درب ما مجموعه ٣٧٢ ٥٢ شخصاً، من بينهم نساء من الشعوب الأصلية وعمال وموظفون عموميون.

٨٣- ونظمت السلطة القضائية حملات ترمي إلى تشجيع الإبلاغ عن العنف ضد المرأة ومنعه، من مثل حملة "كفى من الضحايا" (DiNoMásVíctimas)، وكذا الاحتفال السنوي بيوم ٨ آذار/مارس، اليوم الدولي للمرأة.

٨٤- وفي آذار/مارس ٢٠١٦، اعتُمدت "السياسة المؤسسية للسلطة القضائية بشأن المساواة بين الجنسين والنهوض بحقوق الإنسان للمرأة"، استجابة لمختلف الاتفاقيات الدولية التي

تتضمن منظوراً جنسانياً من أجل إرساء المساواة واحترام حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل. واعتمد دليل للمبادئ التوجيهية و/أو الإجراءات الملائمة، يعتمد نهجاً يركز على الضحايا وعلى نوع الجنس من أجل تقديم رعاية موحدة ومناسبة التوقيت ونوعية لضحايا العنف والناجيات بأرواحهن منه، وهو موجه إلى القضاة الجنائيين العاديين، وقضاة الأسرة، والطفل، والصلح، مع التركيز على التدابير الأمنية لصالح الضحايا.

٨٥- وفيما يتعلق بحماية نساء الشعوب الأصلية، لمكتب الدفاع عن نساء الشعوب الأصلية ١٤ مقرأً في البلد قام بتقديم المساعدة انطلاقاً منها، في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، فيما مجموعه ٩٣٧ حالة عنف ضد نساء الشعوب الأصلية. واتخذت ٧٦٠ منها شكل مساعدة قانونية في مواجهة أشكال مختلفة للعنف<sup>(٤١)</sup>، لم تتابع الدعوى في ٤٦ في المائة منها. وقدمت الرعاية الاجتماعية في ٣٠٨ حالات والرعاية النفسية في ٨٦٩ حالة (٢١٦٢ حالة علاج).

٨٦- وقدم<sup>(٤١)</sup> في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، في التنسيق الوطنية لمنع العنف العائلي والعنف ضد المرأة، بعد ٣ أعوام من الجمود، مقترح تعديلات للقرار الحكومي رقم ٨٣١-٢٠٠٠ الذي يعد بمثابة قانون تنفيذي للقانون المتعلق بمنع العنف العائلي والمعاقبة عليه واستئصاله، الأمر الذي أتاح انضمام التنسيق إلى وزارة الداخلية وكذلك تفعيلها. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، أدى أعضاؤها اليمين الدستورية.

٨٧- ووضعت وزارة الداخلية عام ٢٠١٣ دليلاً لتحسين فهم الصكوك القانونية لتعزيز الحقوق، من أجل الحماية من العنف العائلي والعنف ضد المرأة والوقاية منهما، وجرى تعميمه على موظفي وحدة الوقاية المجتمعية من العنف من أجل الترويج له ونشره على الصعيد الوطني.

٨٨- وفي عام ٢٠١٤، أنشأت الشرطة المدنية الوطنية إدارة التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد المرأة، وجرى تعزيزها وتوسيع نطاق تغطيتها، واعتمدت بروتوكول الإحالة في جرائم العنف العائلي، وقتل الإناث، والاتجار بالأشخاص، والتبني غير القانوني؛ ودليل المندوبين المخولين وضع الصكوك اللازمة لوضع خطط محلية لمنع العنف.

٨٩- وتتلقي إدارة حماية حقوق المرأة، التابعة لمكتب المحامي العام للدولة، منذ عام ٢٠١٥، وتعالج الشكاوى المتعلقة بحالات العنف الأسري أو الحالات التي تفتقر إلى الدعم المالي لنفقتها أو نفقة أطفالها القصر من الشخص الملزم قانوناً بذلك. وتُسلم الشكاوى ويجري الاتفاق الطوعي صلحاً على النفقة، التي يجب أن يوافق عليها قاضي شؤون الأسرة. وفي حالة عدم الامتثال، تدفع المتأخرات.

٩٠- وأنشأت السلطة القضائية، عام ٢٠١٤، مركز الخدمات المساعدة لإدارة قضاء الأسرة<sup>(٤٢)</sup>، الذي يمثل هدفه في تحسين فرص الوصول إلى العدالة لضحايا العنف العائلي. وأنشئت محاكم ابتدائية للأسرة أسند إليها اختصاص محدد في مجال العنف العائلي؛ ومحكمة الصلح المعنية بالأطفال والمراهقين المهددين أو المنتهكة حقوقهم؛ والمحكمة الابتدائية للأسرة المعنية بالنظر في مقبولية الشكاوى.

٩١- وفيما يتعلق بمراكز الدعم الشامل للنساء الناجيات بأرواحهن من العنف؛ عقد عام ٢٠١٦ اجتماع بين وزارة الداخلية ووزارة المالية العامة ونواب من برلمان الجمهورية، بهدف أن تدرج في العمليات المالية للميزانية الوطنية محصنات محددة لعمل هذه المراكز.

٩٢- وفي مجال المشاركة السياسية للمرأة، من الأشخاص الذين يحق لهم التصويت البالغ عددهم ٧٥٠٩٨١٩، سجل ٤٠٤٣٨٦٧ امرأة و٩٥٢٠٦٥٣ رجلاً، بفارق ٩١٥٥٧٧ امرأة أكثر من الرجال، وهو اتجاه لوحظ في السنوات العشر الأخيرة. وزادت مشاركة النساء في العمليات الانتخابية من ٥١ في المائة عام ٢٠١٢ إلى ٥٤ في المائة عام ٢٠١٥. واختتمت العملية الانتخابية لعام ٢٠١٥ وقد بلغ عدد النساء المرشحات للمناصب العامة (رئيسات بلديات ونائبات) ما مجموعه ٤٥٥١ امرأة، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٢٢٧ امرأة مقارنة بالعملية الانتخابية لعام ٢٠١٢. وزاد عدد النائبات المنتخبات من ١٩ إلى ٢٤؛ ورئيسات البلديات من ٧ إلى ١٠.

٩٣- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، اعتمدت سياسة المساواة بين الجنسين للمحكمة الانتخابية العليا، من أجل تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة، ونظمت العديد من حلقات العمل، بلغ مجموع من تدرب فيها ١٠٩٧ متدرباً، من بينهم ٩٩٦ امرأة.

٩٤- ويتألف برلمان الجمهورية في الولاية التشريعية ٢٠١٦-٢٠٢٠ من ١٥٨ نائباً ١٩ منهم من الشعوب الأصل و ٢٥ نساء. وتعرضت تشكيلته لتغيرات بسبب أوضاع قانونية مختلفة.

٩٥- ويتألف مجلس الوزراء من: وزيرة ونائبة وزير مسؤولة عن وزارة العمل والضمان الاجتماعي؛ ونائبي وزير في وزارة التعليم، وأمانة السلام، ومكتب الدفاع عن نساء الشعوب الأصلية، والصندوق الغواتيمالي لتنمية الشعوب الأصلية، واللجنة الرئاسية لمكافحة التمييز والعنصرية ضد الشعوب الأصلية في غواتيمالا، ويرأسها أشخاص من الشعوب الأصلية.

٩٦- وفي مجال العمالة، قامت وزارة العمل والضمان الاجتماعي، عن طريق قسم المرأة العاملة، في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، بإسداء المشورة وتقديم التوجيه ل ٦١٩ امرأة؛ ودربت ١٧١٦٥ شخصاً على حقوق والتزامات النساء في مجال العمالة.

## باء- الأطفال والمراهقون (توصيات الجولة الثانية: ٩٩-٨٨، ٩٩-١٩، ١٠٢-٣)

٩٧- في عام ٢٠١٤، مع تعديل اتفاق التعاون بين اليونيسيف ومكتب المحامي العام للبلد - GUA-2012/2014؛ وبدأ مكتب المحامي العام تنفيذ نموذج إدارة التحقيق في القضايا. ويهدف النموذج إلى استعادة حقوق الأطفال والمراهقين عن طريق القنوات الإدارية بحل كل حالة على حدة، متفاديات على وجوه الخصوص الإيذاء والتقاضى اللذين لا مبرر لهما. وفي تموز/يوليه ٢٠١٥، اعتمدت لائحة تنظيمية لتقديم خدمات حماية الأطفال والمراهقين<sup>(٤٣)</sup>.

٩٨- وعدل المرسوم ٨-٢٠١٥ القانون المدني، وأصلح القانون المدني<sup>(٤٤)</sup>، حيث رفع سن الزواج من ١٤ إلى ١٨ سنة، تاركاً للقاضي السلطة التقديرية لمنح الإذن بالزواج في سن السادسة عشرة، إذا وجد سبب معلن.

٩٩- ومنذ عام ٢٠١٢، أنشأت الوحدة التشغيلية لنظام الإنذار ألبا - كينيث (Alba-Keneth) سجلاً رقمياً بمعلومات الشكاوى. ومنذ عام ٢٠١٥، يستخدم مكتب المدعي العام شبكة داخلية تهدف إلى نقل المعلومات إلى سحابة رقمية. وبالإضافة إلى ذلك، جرى استخدام شبكات وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الإنذارات الراهنة.



١٠٠- ولدى معهد المساعدة القضائية الجنائية ٢٩ محامياً للمساعدة القضائية على الصعيد الوطني، واحد في كل مقاطعة و/أو بلدية حيث تعمل محكمة واحدة للمراهقين المخالفين للقانون الجنائي، ولدى غواتيمالا العاصمة ٩ محامين يؤدون خدماتهم لدى أجهزة النظام القضائي للمراهقين المخالفين للقانون الجنائي، وأجهزة إنفاذ العقوبات، ومحاكم الصلح، وجلسات الاستماع عن طريق التداول بالفيديو.

**الحق في الهوية (توصيات الجولة الثانية: ٦٧-٩٩، و ٦٨-٩٩، و ٦٩-٩٩، و ٧٠-٩٩، و ٧١-٩٩)**

١٠١- السجل الوطني للحالة المدنية؛ في الفترة الممتدة بين ٢٠١٢ و ٢٠١٦، أجريت ٤٢٧ ٣٧ عملية تسجيل للمواليد بعد فوات الأوان، وفي أيام تسجيل القصر في المؤسسات التعليمية، سُجل ما مجموعه ٩٢٥ ١٣٧ شخصاً. وفي عام ٢٠١٥، أُطلق "المخطط التجريبي لنظام الإنذار المبكر بالولادات" في بلديتين حيث سجل ١٦٩ قاصراً عن طريق ٣٨ قابلة ممن يستخدمن المخطط المذكور. وفي عام ٢٠١٦، كان قد جرى فعلاً إنشاء "نظام الإنذار المبكر بالولادات".

١٠٢- ولرعاية الولادات في المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية، أُصدرت تعليمات إلى أمناء سجل الحالة المدنية بأن يتعاملوا بلغة طالب التسجيل بغرض احترام هويته الثقافية<sup>(٤٥)</sup>. وفي عام ٢٠١٣، جرت الموافقة على الخطة الوطنية للقضاء على نقص التسجيل.

١٠٣- وفي الفترة بين ٢٠١٣ و ٢٠١٦، التأم ٢٣٩ لجنة تسجيل، بهدف تحديد أماكن الأطفال غير المسجلين، إذ جرى تسجيل ٧٧٤ ٤٤٣ طفلاً. ووقع معهد المساعدة القضائية الجنائية اتفاقاً مع نظام السجون وسجل الأشخاص الاعتباريين من أجل تسجيل ميلاد أطفال المحرومات من حريتهن.

١٠٤- وجرى الإعفاء من دفع مكس "تذكرة الزينة"، عند تسجيل الولادات في المستشفيات<sup>(٤٦)</sup>. ومن المسموح به حالياً تسجيل المواليد بغض النظر عن الحالة الزوجية للوالدين<sup>(٤٧)</sup>.

**التبني (توصيات الجولة الثانية: ٥٥-٩٩، و ٧٢-٩٩)**

١٠٥- نظمت السلطة القضائية والمجلس الوطني للتبني ومكتب المحامي العام، في الفترة الممتدة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦، ما مجموعه ١٢ حلقة عمل، يجدر تسليط الضوء من بينها على "المصادقة على الشهادات في عملية التبني"، ومتابعة القضايا، والتدريب المحدد على موضوع التبني. وجرى تدريب ٣٢٠ شخصاً من مؤسسات مختلفة.

١٠٦- وواصل مكتب المحامي العام، والنيابة العامة، والمجلس الوطني للتبني، واللجنة الدولية مناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا، في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤، عقد اجتماع عمل لاستعراض ١١٦ ملف تبني تمر بمرحلة انتقالية، تنتظر ٤ منها الانتهاء من معالجتها، وعند الوقوف على عمليات شاذة جرى إلقاء القبض على الأشخاص المتورطين.

١٠٧- ولدى المجلس الوطني للتبني ١٦٤ منزلاً مسجلاً؛ و١٢٨ تؤدي عملها، و٣٦ مغلقة. وبحلول أيار/مايو ٢٠١٧، سجل ٩٠٦ ٤ طفلاً على أنهم يعيشون في مؤسسات، ٦٤٠ ٤ منهم في دور خاصة (٦٥٣ ٢ طفلاً و٩٨٧ ١ طفلة)، و٢٦٦ في دور تديرها أمانة الرعاية الاجتماعية (١٣٥ ١٣١ طفلة).

١٠٨- وحتى حزيران/يونيه ٢٠١٧، كانت هناك ١٩٢ عملية تفتيش مفاجئة وجرى التدريب على مسائل حماية الطفل لفائدة ٧٥ دار حماية، حيث نظمت ٤ حلقات عمل.

١٠٩- وكانت وحدة الترخيص لدور الحماية ومراقبتها تضم ١٣ مهنيًا عام ٢٠١٧؛ و ٥ أخصائيين اجتماعيين و ٥ علماء نفس و ٣ محامين.

١١٠- وفي الفترة من ٢٠١٥ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧، جرى تقديم التوجيه ل ١٥٦ أب وأم بيولوجيين، وجرت متابعة ١٥٥ أسرة حافظت على أطفالها في بيعتهم الأسرية أو تم لم شملهم بأسرهم. وجرى إدماج ١٧٥ طفلاً لدى أسر متبينة، وأعلنت ١٨٨ عن استعدادها للتبني. وأُطلعت ٤٠٧٦ أسرة على إجراءات التبني وجرت متابعة ٨٨٢ حالة ما بعد التبني. وجرى تحديد هوية ما مجموعه ٦٦٤ أسرة أعلنت استعدادها لاستقبال طفل(ة) بالتبني.

### عمالة الأطفال (توصيات الجولة الأولى: ٨٩-١٣؛ والجولة الثانية: ٩٩-١٧، و ٩٩-٨٣)

١١١- في عام ٢٠١٦، جرت إعادة برمجة خريطة الطريق التي ترمي إلى جعل غواتيمالا بلداً خالياً من عمل الأطفال وأسوأ أشكاله، التخطيط الاستراتيجي ٢٠١٦-٢٠٢٠، باعتماد نهج إقليمي، وهو يعتبر أداة عمل تسمح بتنسيق التدخلات والأهداف طويلة الأجل. ويوفر هذا المخطط أساساً لبرمجة وإدماج التدخلات التكميلية في منع عمل الأطفال والقضاء عليه، بما في ذلك الأبعاد التالية: مكافحة الفقر؛ والسياسة الصحية؛ والسياسة التعليمية؛ والإطار المعياري وإطار الحماية، والتعبئة الاجتماعية.

١١٢- وأعدت اللوائح الداخلية للجنة الوطنية للقضاء على عمل الأطفال، وأمانتها التنفيذية، ولجان المقاطعات للقضاء على عمل الأطفال، كما يجري العمل على البروتوكول المشترك بين المؤسسات لرعاية حالات العمال المراهقين وإحالتها. وفي الفترة الممتدة بين ٢٠١٢ و ٢٠١٦، جرى تدريب ٤٩٨ ٢٤ شاباً وطفلاً، بشأن المواضيع المتصلة بحقوق والتزامات العمال.

### جيم- الأشخاص ذوو الإعاقة (توصيات الجولة الأولى: ٨٩-٢٧، و ٨٩-٢٨؛ والجولة الثانية: ٩٩-٢٧، و ٩٩-١٠٠)

١١٣- فيما يتعلق بعمل الأشخاص ذوي الإعاقة، قدمت وزارة العمل، في الفترة بين ٢٠١٢ و ٢٠١٥، خدمات ل ٦٠٠ شخص وجرى إدماج ٨٧ شخصاً في سوق العمل، كما أجريت ٩٩٥ زيارة إلى شركات القطاع الخاص، من أجل التوعية بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة والتحسيس به وتشجيعه.

١١٤- وفي أيار/مايو ٢٠١٥، جرى بدعم من وكالة التعاون الألماني توقيع "مشروع العمل الشامل للجميع" الذي يشجع العمل التنافسي والعمل الكريم للأشخاص ذوي الإعاقة، مع إدماج ١٢٥ من الشباب ذوي الإعاقة في سوق العمل، أو مباشرتهم لعمل حر.

١١٥- وفي عام ٢٠١٦، قُدم تقرير الدراسة الاستقصائية الوطنية الثانية للإعاقة في غواتيمالا، الذي يعطي بيانات عن معدل انتشار الإعاقة في غواتيمالا، في صفوف الأطفال والبالغين على السواء. وبينت هذه الدراسة أن ١٠,٢ في المائة من السكان لديهم إعاقة من الإعاقات.

## دال - الشعوب الأصلية (توصيات الجولة الأولى: ٨٩-٨، و ٣٧-٨٩، والجولة الثانية: ١٠٠-٢، و ٩٩-١٠٧)

١١٦- في نيسان/أبريل ٢٠١٣، تم تشكيل ديوان الشعوب الأصلية وتعدد الثقافات<sup>(٤٨)</sup>، وهو هيئة استشارية وتداولية رفيعة المستوى معنية بقضايا الشعوب الأصلية. ويرأسها رئيس الجمهورية وتتألف من ١٤ وزارة ومؤسسة ذات ولاية محددة في شعوب المايا وغاريفونا وشينكا.

١١٧- ويعد نظام مجالس التنمية الوسيلة الرئيسية لمشاركة شعوب المايا وشينكا وغاريفونا في إدارة الشؤون العامة فيما يتعلق بعملية التخطيط الديمقراطي للتنمية، إذ يأخذ في الاعتبار مبادئ الوحدة الوطنية والتعددية الإثنية والثقافية واللغوية للأمم الغواتيمالية.

١١٨- واستثمار مخصصات مجالس المقاطعات للتنمية ناشئ عن هيئة المجالس المجتمعية للتنمية، إذ تعطى الأولوية لمشاريع التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي، واعتباراً من عام ٢٠١٤<sup>(٤٩)</sup>، يشارك المجتمع المدني الذي جعلت رهن إشارته نسبة ٥ في المائة من سقف ميزانية الإدارة المخصصة للمشاريع المشتركة بين البلديات التي لها طابع استراتيجي ويحظى تأثيرها بالأولوية، ومن ناحية أخرى، ينصب التركيز على توزيع الموارد على صعيد المقاطعات كما على صعيد البلديات، وعلى حالات الفقر والفقر المدقع.

١١٩- وفي الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، بلغ عدد أعمال الاستثمار من مخصصات مجالس المقاطعات للتنمية التي شاركت فيها المجالس المجتمعية للتنمية ٥٤٥٠ مشروعاً، باستثمارات بلغ مجموعها ٦٧٥,٠٠ ٢١٤ ٤ كتزال.

١٢٠- وفي آذار/مارس ٢٠١٥، أنشئت داخل المجلس الوطني للتنمية الحضرية والريفية اللجنة المعنية بعمالة للشعوب الأصلية<sup>(٥٠)</sup>. وتتولى فيما تتولى من وظائف صياغة ومتابعة السياسات والخطط الوطنية للتنمية، إذ يحرص على الاعتراف بالطابع المتعدد اللغات والإثنيات والثقافات للبلد واحترامه وتعزيزه. وقد عقد ١٢ اجتماعاً في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧.

١٢١- وقد شجعت المديرية التقنية للتراث غير المادي لمجلس التنمية الحضرية والريفية، خلال الفترة من ٢٠١٦ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧، التواصل مع أعضاء لجنة الأماكن المقدسة وجمعيات المرشدين الروحيين (أجكيجاب) من أجل التعرف على محتوى الاتفاقات الوزارية<sup>(٥١)</sup> التي تنظم ممارسة الاحتفالات الروحية للمايا في المواقع والمراكز والمنتهزات الأثرية.

١٢٢- ويجري تحديث معلومات ملفات التظاهرات الثقافية غير المادية التي أعلنت تراثاً ثقافياً غير مادي للبلد، وكذلك تجديد العقود المبرمة مع مشاريع الإعلانات التي تنتظر البت. كما جرى الاتصال بالمثلثين وحملة الثقافة الذين يشكلون جزءاً من القائمة التمثيلية للأصول غير المادية للإنسانية، مثل نانباش (NanPa`ch)، ومأساة راينال أتشي (Rabinal Achí)، ومسرح شعب غاريفونا ورقصه ولغته.

١٢٣- وجرى تدريب السلطات البلدية والحرفيين والباحثين بدعم من دولة أذربيجان، واليونسكو، ومديرية التراث غير المادي، حيث نظم مدربون من اليونسكو دورتين تدريبيتين.

١٢٤- وفيما يتعلق بالحقوق في الثقافة، تم الحصول على دعم المركز الإقليمي لحفظ التراث الثقافي غير المادي في أمريكا اللاتينية، وأنتج شريط فيديو عن وجود ثقافة غاريفونا في بلدية

ليفينغستون إيزابال، كما يجري تنفيذ مشروع لإنقاذ لغة إيتزا (Itzá) في المنطقة الوسطى لبيتان. وتم في إطار المشروع الثالث الحصول على موافقة المركز الإقليمي لحفظ التراث الثقافي غير المادي في أمريكا اللاتينية على التعاقد مع خبيرة في تقييم حالة التراث الثقافي غير المادي في غواتيمالا، وهي معلومات من شأنها أن توجه في المستقبل القريب استثمار أموال دولية في دعم حفظ المظاهر غير المادية للتراث الغواتيمالي.

١٢٥- وبهدف كفاءة وصول المرأة الريفية في إطار عملية التنمية، تشجع وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والأغذية السياسة المؤسسية لتحقيق المساواة بين الجنسين وإطاراتها الاستراتيجية للتنفيذ للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٣. وهما يسعيان إلى إضفاء الطابع المؤسسي على المنظور الجنساني في الوزارة المذكورة من أجل تعزيز القدرات المؤسسية على تلبية الاحتياجات الإنمائية للمرأة الريفية.

١٢٦- وفيما يتعلق بالمنازعات الزراعية، لدى أمانة الشؤون الزراعية ١٩ مكتباً إقليمياً، ولديها منذ عام ٢٠١٣ وحدة خاصة لوضع إجراءات ذات أهمية ثقافية وذات أهمية للشعوب الأصلية وتنفيذها وإنجازها. وقد صاغت هذه الوحدة عام ٢٠١٦ للناية بالمستخدمين ذوي الأهمية الثقافية باعتباره أداة لتيسير توجيه الاهتمام.

١٢٧- وأنشأت السلطة القضائية عام ٢٠١٣ مركزاً للترجمة الشفوية والتحريرية القانونية بلغات الشعوب الأصلية، وقد عقد حتى عام ٢٠١٦ ما مجموعه ٨٠٠٠ جلسة استماع بلغات المايا.

١٢٨- ووفر معهد المساعدة القضائية الجنائية الترجمة الشفوية والرعاية في ٦٠٢ ٦ حالة بلغة أهلها الأصلية، و٥٤٧ قضية ذات أهمية ثقافية على الصعيد الوطني، وشجع على حل ٦ حالات نموذجية ذات أهمية ثقافية وتعتمد النهج الجنساني على يد محاكم الأطفال والمراهقين المخالفين للقانون الجنائي، والغرفة الجنائية بالحكمة الابتدائية، فرع الاتجار بالمخدرات والجرائم البيئية في مقاطعة وبويتيناغو، والحكمة الدستورية، في بعض القضايا المطعون فيها غير المرتبطة بالحقوق وبانتهاكات حقوق الإنسان وحقوق الشعوب الأصلية.

اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ والحق في التشاور (توصيات الجولة الأولى: ٨٩-١٢؛ والجولة الثانية: ٩٩-١١، و٩٩-١٠٩، و٩٩-١١٠، و٩٩-١١١، و١٠٠-٩، و٩٩-١٠٦، و١٠٠-٢٢، و١٠٠-٢٣، و١٠٠-٢٤، و١٠٠-٢٦، و١٠٠-٢٧)

١٢٩- نظراً لفشل المحاولات الرامية إلى اعتماد صك ينظم المشاورات مع الشعوب الأصلية وفقاً لاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ والتوصل إلى توافق بشأنه، شكلت وزارة العمل والرعاية الاجتماعية، في حزيران/يونيه ٢٠١٦، فريقاً متخصصاً لوضع استراتيجية جديدة للتلفي وجمع المدخلات اللازمة لوضع المعايير الأساسية للتشاور مع الشعوب الأصلية. ونظراً لنقص المشاركة في المناسبات التي عقدت، أعيد طرح الاستراتيجية وأعيد طرحها بوصفها "تحليل الامتثال للاتفاقية رقم ١٦٩ بعد ٢٠ عاماً من التصديق عليها". وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، كان قد جرى تسجيل ٧ حالات تقارب في ستة مجتمعات لغوية، مما أدى إلى الحصول على وجهات نظر المشاركين من أجل بناء مستوى من العلاقات بين السلطات القائمة والشعوب الأصلية.

١٣٠- وقدمت وزارة الطاقة والمناجم، استجابة للدعوى ١١٤٩-٢٠١٢ أمام المحكمة الدستورية، اقتراحاً منهجياً لإجراء مشاورة على ٧ مراحل، قبلته وأقرته سلطات الشعوب الأصلية والأجداد في سانتا ماريا نباح، (كيتشي)<sup>(٥٢)</sup>. وفي عام ٢٠١٦، أطلقت عملية تشاور مع المجتمعات المحلية المذكورة، وسلطاتها والمجلس البلدي لتلك البلدية.

١٣١- وفي ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦، وقعت وزارة الطاقة والمناجم اتفاقاً مؤسسياً مع أمانة التخطيط والبرمجة التابعة لرئاسة جمهورية غواتيمالا بهدف تعزيز إدارة الأراضي وتوفير المعلومات بصورة مسبقة وفي الوقت المناسب عن الأقاليم التي تنفذ فيها مشاريع الطاقة والتعدين، وذلك بفتح مفاوضات المقاطعات للمعلومات.

## سادساً- الالتزامات الطوعية

١٣٢- متابعة من غواتيمالا للالتزامات الطوعية التي تعهدت بها خلال الاستعراض الدوري الشامل لعام ٢٠١٢، وبالإشارة إلى تقرير منتصف المدة المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٥؛ تحيط علماً بما يلي:

ألف- إصلاح النظام المؤسسي لحقوق الإنسان (توصيات الجولة الأولى: ٨٩-٢، و٨٩-٢٤؛ والجولة الثانية: ١-١٠٢، و١٨-٩٩، و٦٤-٩٩، و١٠-١٠٠، و١٠٠-١٦)، ومخصصات الميزانية (توصيات الجولة الأولى: ٨٩-٢٥، و٨٩-٣٣؛ والجولة الثانية: ٣٥-٩٩، و٦٢-٩٩)، والتدريب في مجال حقوق الإنسان (توصيات الجولة الأولى: ٦-٨٩)

١٣٣- لتنفيذ اتفاقات السلام، وضعت الخطة السياسية للسلام للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٦؛ حيث حددت التزامات على مستوى المؤسسات وغيرها من الجهات الفاعلة ومسؤولياتها. ومنذ عام ٢٠١٧، توجد لجنة المواقع المقدسة ملحقمة بأمانة السلام، من أجل تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالهوية وبحقوق الشعوب الأصلية.

١٣٤- وتواصل الدولة بذل الجهود لإصلاح النظام المؤسسي لحقوق الإنسان؛ وفي عام ٢٠١٣، مُدد حتى عام ٢٠٢٣ سريان البرنامج الوطني للتعويضات<sup>(٥٣)</sup>؛ وفي عام ٢٠١٥، اعتمد دليل المعايير الأساسية لتنفيذ تدابير التعويضات الممنوحة<sup>(٥٤)</sup>.

١٣٥- وزادت الميزانية المعتمدة للجنة الرئاسية لمكافحة التمييز والعنصرية ضد الشعوب الأصلية في غواتيمالا (CODISRA) من ٥ ٩٨٥ ٧٥١ كتنال عام ٢٠١٢ إلى ١٠ ٥٠٠ ٠٠٠ كتنال. وفي آذار/مارس ٢٠١٧، اعتمدت الخطة الاستراتيجية المؤسسية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، وهي تهدف إلى تنسيق السياسات العامة والتشريعات الوطنية، من أجل توطيد ترسخ وتطور المؤسسات من أجل تنفيذها تنفيذاً فعالاً.

١٣٦- وشجع المجلس الوطني لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، امتثالاً للسياسة الوطنية للإعاقة، على إنشاء مكاتب بلدية للإعاقة في ١٠ بلديات و ٢١ لجنة مقاطعة معنية بالإعاقة.

١٣٧- وزادت ميزانية مكتب الدفاع عن نساء الشعوب الأصلية من ٤٧٦ ١٦٨ ١٦ كتنال عام ٢٠١٢ إلى مبلغ ٢٥٤ ١٨٧ ١٩ كتنال عام ٢٠١٧، وفي الفترة نفسها افتتح مقران إقليميان حيث أصبح عددها في الوقت الراهن ١٤ مقراً.

١٣٨- وأنشأ مكتب الدفاع عن حقوق الإنسان عام ٢٠١٤ مكتب الدفاع عن التنوع الجنسي.

## باء- مواصلة تنفيذ برنامجها السياسي لتعزيز نظام العدالة المتخصص الذي يرمي إلى حماية المرأة.

العنف ضد المرأة (توصيات الجولة الثانية: ٣٦-٩٩، و٣٨-٩٩، و٤٠-٩٩، و٩٩-١٦، و٣٨-٩٩، و٤٢-٩٩، و٤٣-٩٩، و٤٤-٩٩، و٤٥-٩٩، و٤٦-٩٩، و٤٨-٩٩، و٤٩-٩٩، و٤١-٩٩، و٦١-٩٩)، والعدالة المتخصصة (قتل الإناث والعنف ضد المرأة) (توصيات الجولة الأولى: ٨٩-١٥؛ والجولة الثانية: ٢-١٠٢، و٣١-٩٩، و٣٣-٩٩، و٣٤-٩٩، و١٢-١٠٠، و١٣-١٠٠، و٣٢-٩٩)

١٣٩- توجد محاكم خاصة في ١٢ من مقاطعات البلد البالغ عددها ٢٢، بمجموع ٣١ هيئة قضائية، ومحكمة ابتدائية، ومحكمة، ودائرة استئناف واحدة، ونظام للرعاية الشاملة لضحايا العنف، وهي تتألف من علماء نفس وأخصائيين اجتماعيين ومربيات.

١٤٠- واعتمد المعهد الوطني لعلوم الطب الشرعي، في شباط/فبراير ٢٠١٥، "دليل الفحص الطبي القانوني لضحايا الاعتداء الجنسي"، وهو يصف إجراءات رعاية النساء ضحايا العنف الجنسي ومؤشرات متعلقة بجمع أدلة الإثبات. وتكتمل هذه الوثيقة استمارات "الموافقة المستنيرة لإجراء الفحوص والإجراءات الطبية ذات صلة"، و"فحص الطب الشرعي الجنسي"، و"مؤشرات التحليل".

١٤١- وفيما يتعلق بجمع البيانات، يسمح نظام تسجيل ومراقبة أوامر إجراء الخبرات، المطلوبة من المعهد الوطني لعلوم الطب الشرعي، بتوحيد مجموع الخدمات المقدمة في مجال الخبرة الفنية في منصة واحدة. ويذكر من بين خصائصها ما يلي: (أ) إمكانية الوصول بشكل لامركزي انطلاقاً من أي من مواقع المعهد الوطني لعلوم الطب الشرعي (٦٥٠ مستخدماً مسجلاً)؛ و(ب) توحيد المعلومات على شبكة الإنترنت (التوافر بحوالي ٩٥,١١ في المائة على الصعيد الوطني)؛ و(ج) توحيد إدخال البيانات في منصة معلومات واحدة؛ و(د) إجراء مشاورات وإعداد تقارير، تستند إلى المعلومات، من أجل متابعة ورصد الطلبات؛ و(هـ) نشر أرقام البيانات على الشبكية؛ و(و) التفاعل مع المؤسسات (النيابة العامة، والسلطة القضائية، والسجل الوطني للحالة المدنية، والشرطة المدنية الوطنية).

١٤٢- ولفرع النيابة العامة المكلف بمكافحة جريمة قتل النساء، وفقاً لمذكرة التعليمات ٢٠١٧-٠٢، اختصاص التحقيق وتحريك الملاحقة الجنائية والترافع في جرائم قتل الإناث، والقتل العمد، وقتل الأب، والقتل من دون سبق الإصرار المرتكبة والتي شرع فيها في حق طفلة أو أكثر أو مراهقات أو بالغات في جميع أنحاء الإقليم الوطني، وفقاً للمعايير التي تنص عليها، باستثناء الوقائع الناجمة عن عمل غير مشروع، عندما تكون لوكلاء النيابة في البلديات والمقاطعات صلاحية النظر والتحقيق فيها.

١٤٣- ولهذا، واستجابة للحاجة في الدائرة، نظمت فرع النيابة العامة في شكل مقر رئيسي ومقرات فرعية وأربع وحدات للتحقيق، ووحدة للتقاضي، ووحدة للتحليل، وسائقي مركبات، ووحدة لرعاية الضحايا، ومسؤولي النيابة وكاتب، وهو ما يجعل المجموع ٥٧ عاملاً.

١٤٤- وسجلت النيابة العامة في الفترة ما بين ٢٠١٢ و حزيران/يونيه ٢٠١٧ ما مجموعه ٧١ ٥٠٤ نساء ضحايا العنف الجنسي<sup>(٥٥)</sup>. وفي الفترة نفسها، نظمت ٢٦٣ نشاطاً تدريبياً بشأن قضايا العنف ضد المرأة، استفاد منها ٥٣٢ ٤ شخصاً (٢ ٥٨٩ امرأة و ١ ٩٤٢ رجلاً).

١٤٥- وفي عام ٢٠١٤، اعتمد بروتوكول التحويل في جرائم العنف العائلي، وقتل الإناث، والاتجار بالأشخاص، والتبني غير القانوني، ودليل للمندوبين المخولين وضع خطط محلية لمنع العنف وخريطة الطريق الخاصة به.

١٤٦- وأنشئت "أداة لإدراج نهج حقوق الإنسان والمنظور الجنساني في صياغة الأحكام المتعلقة بجرائم قتل الإناث وغيرها من أشكال العنف ضد المرأة"؛ وعقد اجتماعان لتعزيز العدالة المتخصصة الكريمة، واجتماع واحد بشأن الجبر الذي يحفظ الكرامة لضحايا العنف ضد المرأة والعنف الجنسي (٧٠ مشاركاً)، واجتماع واحد مشترك بين المؤسسات: تقييم الأدلة في قضايا قتل الإناث والعنف ضد المرأة والعنف الجنسي (٦٥ مشاركاً من مؤسسات السلطة القضائية، والنيابة العامة، ومعهد المساعدة القضائية الجنائية، والشرطة الوطنية المدنية، ووزارة الصحة).

## جيم- برنامج حماية الصحفيين

١٤٧- في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، قدمت وثيقة "الترتيب، والتقدم المحرز في مقترح - نظام حماية الممارسة الصحافية" - وقد جسدت جهود مؤسسات الدولة وجمعيات الصحفيين والصحفيين المستقلين؛ وتصف الأعمال المنجزة في الفترة من شباط/فبراير ٢٠١٣ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، ويشير إلى أوجه التقدم المحرز في مقترح نظام حماية الممارسة الصحافية والتعريف به والتشاور بشأنه في إطار منهجية تقوم على إنشاء لجنة رفيعة المستوى تكون مسؤولة عن الرصد وعن القرارات السياسية، تتألف من لجنة الرئاسية لحقوق الإنسان، ووزارة الداخلية والنيابة العامة، يعهد إليها بولاية في مجالات الوقاية والحماية وإقامة العدل، ودعم عملية اليونسكو والمفوضية السامية لحقوق الإنسان وأمانة التواصل الاجتماعي.

١٤٨- وقد رفض المقترح الذي صاغته الدولة من نقابة الصحافة في شباط/فبراير ٢٠١٦، وهو استدعى عقد اجتماع مائدة مستديرة مشترك بين المؤسسات فيما بين الجهات الحكومية ومثلي المنظمات الصحافية، حيث تم الاتفاق على أنه يلزم لتفعيل المقترح التنسيق فيما بين المؤسسات، وحماية من قد يكونون عرضة للتهديد بسبب ممارستهم الصحافية، وصون حرية التعبير، ولهذا تم الاتفاق على إطلاق عملية جديدة.

١٤٩- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، حث رئيس الجمهورية في وضع اتفاق حكومي، ينشأ بموجبه برنامج حماية الصحفيين وإعلاميي وسائل التواصل الاجتماعي، بهدف ضمان الممارسة الحرة للمهنة.

١٥٠- وسينفذ البرنامج في مكتب حقوق الإنسان التابع لوزارة الداخلية، الذي سيحدد الإجراءات القانونية للبرنامج، وسينشئ عملياته في نطاق دائرة عمله، وسيمدده ليشمل أي ضرر على سلامتهم الجسدية أو النفسية، أو تهديد أو مضايقة أو تخويف يتعرض لها الصحفيون وإعلاميو وسائل التواصل الاجتماعي بسبب ممارستهم أنشطتهم. وعلى وزارة الداخلية أن تصدر لائحة تنظم النشاط المحدد للبرنامج وتوفر الموارد اللازمة لأدائه عمله. وفي الوقت الراهن،

يوجد الاتفاق الحكومي الذي يمنح الحياة لبرنامج حماية الصحفيين قيد نظر مختلف القطاعات المنتسبة لتقابات ورابطات الصحفيين.

١٥١- وفيما يتعلق بالشكاوى الواردة في الفترة ٢٠١٢ - حزيران/يونيه ٢٠١٧ بشأن التهديدات الموجهة للصحفيين والاعتداءات العنيفة عليهم وقتلهم، تبلغ النيابة العامة عما مجموعه ٣٧٢ شكوى؛ صدر فيها ١٧ حكماً، اثنان منها بالبراءة و٦ بالإدانة بجرمة ضد الحياة البشرية؛ وحكم واحد بالبراءة و٨ إدانات بارتكاب جرائم أخرى.

**دال- الاستمرار في تطبيق نظامها الدائم لمتابعة التوصيات الذي أنشأته اللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان، وهو يشمل مشاركة المجتمع المدني وسيتم بتقديم تقرير لمنتصف المدة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة. (توصيات الجولة الأولى: ٨٩-٤٣، والجولة الثانية: ٩٩-١٢)**

١٥٢- أبرمت دولتا غواتيمالا وباراغواي، في أيار/مايو ٢٠١٧، اتفاق تعاون تقني من أجل إنشاء نظام لمتابعة التوصيات يسمى - 'سيمور' (SIMORE) - لديه منصة عامة على الإنترنت لمتابعة تنفيذ التوصيات الدولية لحقوق الإنسان.

١٥٣- وستكون المنصة تحت مسؤولية اللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان، التي ستقوم، من خلال المنتدى المشترك بين المؤسسات (الذي يضم جميع مؤسسات الجهاز التنفيذي)، بتدريب المندوبين الذين سيكونون مسؤولين على أن يدخلوا عبر الإنترنت جميع الإجراءات المؤسسية التي تستجيب للتوصيات الصادرة عن هيئات حماية حقوق الإنسان، الأمر الذي سيسمح بالحصول على قاعدة بيانات محدثة بما معلومات من شأنها أن تيسر وتسرع وتحتزل وقت عمليات صياغة تقارير غواتيمالا إلى هيئات المعاهدات وغيرها من التقارير.

١٥٤- ويُعتزم أن يقدم التدريب، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، موظفون من باراغواي، من أجل متابعة تنفيذ نظام 'سيمور'، الذي أطلق عليه في حالة غواتيمالا 'سيموريج' (SIMOREG). وبحلول عام ٢٠١٨، يُعتزم بدء إدخال الإجراءات في المنصة، وفي الوقت نفسه إدراج متابعة أهداف التنمية المستدامة في 'سيموريج'.

١٥٥- ومن بين التحديات التي تواجه نظام 'سيموريج'، هناك السعي إلى تعزيز مساحات مشاركة منظمات المجتمع المدني على الصعيد الوطني من أجل متابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل والهيئات الأخرى لحماية حقوق الإنسان.

## سابعاً- القضايا الناشئة

١٥٦- إدراكاً من غواتيمالا أن موضوع الأعمال التجارية وحقوق الإنسان يتطلب المعرفة والخبرة الفنية، استحدثت عملية بالاتفاق مع الأطراف من أجل التعاقد مع هيئة أو اتحاد مؤسسات متخصص لتقديم الدعم إلى الجهات الفاعلة الوطنية. ووجهت الدعوة إلى خمس كيانات للمشاركة في عملية الانتقاء، وردّ منها اقتراحان. وفي الوقت الراهن، توجد العملية في مأزق، إذ لا يوجد توافق آراء بشأن إنشاء هيئة لتقديم المشورة في وضع خطة عمل لتنفيذ المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن ما يعتبر مناسباً من دعم وتعاون دوليين من أجل تبادل الدول للخبرات والممارسات الجيدة في تصميم وتنفيذ خططها الوطنية.



## Notes

- <sup>1</sup> Informe de Transición de Gobierno, SEGEPLAN 2016.
- <sup>2</sup> El Foro Interinstitucional es un espacio coordinado por COPREDEH, en el que participan todas las dependencias del Ejecutivo; y como invitados especiales el Organismo Judicial, Ministerio Público, así como otras instancias del Estado.
- <sup>3</sup> Consulta Nacional con Sociedad Civil, sobre recomendaciones del EPU. Quetzaltenango (10 noviembre 2016); Sacatepéquez (5 diciembre 2016); Huehuetenango (7 marzo 2017); Petén, Cobán (4-6 de abril 2017); Zacapa, Jutiapa (16, 17 de mayo 2017).
- <sup>4</sup> Política Pública para la Convivencia y la Eliminación del Racismo y la Discriminación Racial. Aprobado por el Acuerdo Gubernativo número 143-2014.
- <sup>5</sup> Ministry of the Interior.
- <sup>6</sup> Policía Nacional Civil.
- <sup>7</sup> Dirección Especializada de Investigación Criminal.
- <sup>8</sup> Dirección de Protección a Personalidades y Seguridad.
- <sup>9</sup> Ventanillas habilitadas No.2, No.5 y No.7; y se instalaron 2 buzones para la recepción de quejas, con boletas de atención a usuarios.
- <sup>10</sup> Instrucción General del Ministerio Público. No.04-2014.
- <sup>11</sup> Aprobado a través de las instrucciones General números 3-2017 y 4-2017, el cual, se oficializo al público el día 28 de julio del 2,017, fecha en que entró en vigencia a nivel nacional.
- <sup>12</sup> Informe del Ministerio Público. OFICIO No. SPAE-152-2017. (COPREDEH-60-2017). Guatemala, 26 de julio del 2017.
- <sup>13</sup> Informe P-371-2017 del Organismo Judicial. 10 de noviembre 2016. Anexo 1. Folio 145.
- <sup>14</sup> Acuerdo Gubernativo No. 149-2015, el 22 de junio de 2015).
- <sup>15</sup> Decreto 49-2016.
- <sup>16</sup> <http://dgspp.gob.gt/ampliacion-cof/>.
- <sup>17</sup> Ministerio Público. OFICIO No. SPAE-152-2017. (COPREDEH-60-2017). Guatemala, 26 de julio del 2017.
- <sup>18</sup> El 22 de enero del 2016, a través del Acuerdo número cero seis guión dos mil dieciséis (06-2016) de la Fiscal General de la República y Jefa del Ministerio Público.
- <sup>19</sup> Está integrada por Agentes Fiscales, Auxiliares Fiscales, Oficiales de Fiscalía, Personal Técnico Administrativo, Personal Técnico de Investigación Criminal y una Unidad de Análisis.
- <sup>20</sup> Priorización según las tasas identificadas mediante el Tercer Censo Nacional de Talla en Escolares (2008).
- <sup>21</sup> El PNAE basa sus intervenciones en cuatro componentes: a) Calidad Nutricional, b) Educación Alimentaria y Nutricional, c) Ambientes o Entornos Saludables y d) Participación Ciudadana; y en tres ejes transversales (coordinación intersectorial, fortalecimiento de capacidades y el monitoreo y evaluación).
- <sup>22</sup> Fondo para la Vivienda. (FOPAVI), tiene como objetivo específico otorgar subsidios directos a personas en condiciones de pobreza y pobreza extrema para la solución habitacional. El FOPAVI administra el Fideicomiso de Inversión para la Vivienda (FIV), destinado al desembolso de subsidios directos para que las personas puedan construir o adquirir una vivienda digna.
- <sup>23</sup> Fuente: Informe del Fondo para la Vivienda (FOPAVI). Oficio –DE-358-2014/VL/sr de 23 de julio de 2014. Pág. 2\*Información preliminar a junio de 2014.
- <sup>24</sup> Decreto 29-89 del Congreso de la República de Guatemala Ley de Fomento y Desarrollo de la Actividad Exportadora y la Maquila; Acuerdo Ministerial 160-2013.
- <sup>25</sup> Acuerdo Ministerial 243-2013.
- <sup>26</sup> Acuerdo Ministerial 111-2013.
- <sup>27</sup> Correlativo. D-IGT-158-2013-JAAH-crgl.
- <sup>28</sup> Acuerdo Ministerial del Ministerio de Trabajo Acuerdo Ministerial 112-2014.
- <sup>29</sup> Correlativo IGT-370-2014 JAAH/jaom.
- <sup>30</sup> <http://www.conalfa.edu.gt/>.
- <sup>31</sup> Importante recordar que estos municipios implica que se ha alcanzado un nivel inferior del 4%, considera un índice internacional aceptado, ya que hay grupos de población que por razones de edad, salud, o discapacidad no pueden integrarse al proceso educativo.
- <sup>32</sup> <http://estadistica.mineduc.gob.gt/anuario/2015/data/Resultado.htm?Nivel=43&Depto=00&Pob=3&Inf=4&Sector=0&Desgloce=1&Submit=Mostrar+cuadro>.
- <sup>33</sup> Acuerdo Ministerial 2539-2007 (creación del Programa) y reformas (428-2009 y 3276-2011) y Reglamento del Programa de Becas para estudiantes con discapacidad de escuelas oficiales: Acuerdo Ministerial 826-2009 y su reforma 2987-2011. Así como con el Acuerdo Gubernativo No. 55-2016 “Reglamento de manejo de subsidios y subvenciones”.
- <sup>34</sup> Acuerdo Gubernativo 22-2004.
- <sup>35</sup> Aprobada a través del Acuerdo Ministerial No. en julio de 2015.
- <sup>36</sup> Acuerdo Gubernativo 260-2013 y Decreto 39-2016 Reformó el Código Municipal.

- 
- <sup>37</sup> Decreto 39-2016 Reformó el Código Municipal y norma la creación de la Oficina Municipal de la Mujer, la cual tendrá carácter de Dirección en la organización interna.
- <sup>38</sup> Punto Resolutivo 6-2015, de CONADUR.
- <sup>39</sup> La Comisión de la Mujer quedó integrada por instituciones gubernamentales, un representante del CONADUR, corporaciones municipales y de sociedad civil.
- <sup>40</sup> Asistencia de la DEMI en casos: 387 de violencia física, 209 violencia psicológica; 69 de carácter sexual y 86 de carácter económica.
- <sup>41</sup> Propuesta presentada por la SEPREM, el Tercer Viceministerio del MINGOB, GGM, SVET, PGN y DEMI.
- <sup>42</sup> Acuerdo 27-2014 del Organismo Judicial.
- <sup>43</sup> Acuerdo Institucional de la Procuraduría General de la Nación No. 124-2015 del 27 de julio de 2015.
- <sup>44</sup> Acuerdo anexo II, Legislación y Políticas.
- <sup>45</sup> Circular No. 38-2016, del Registro Nacional de las Personas (RENAP).
- <sup>46</sup> Exoneración del Boleto de Ornato en Hospitales. Expediente No.2339-2015 Corte de Constitucionalidad.
- <sup>47</sup> Inconstitucionalidad 1006-2014 contra el artículo 215 del Código Civil.
- <sup>48</sup> Creado mediante decreto 117-2014.
- <sup>49</sup> Punto Resolutivo 03-2016 que aprobó el Consejo Nacional de Desarrollo Urbano y Rural (CONADUR), para dar cumplimiento a la Política Nacional de Gobierno; asimismo a través del Punto Resolutivo 05-2014 aprobado por el CONADUR se da participación a la sociedad civil en las instancias de los CODEDE para disponer de un 5% del techo presupuestario del Departamento.
- <sup>50</sup> Punto Resolutivo 11-2015 del CONADUR.
- <sup>51</sup> Acuerdo del Ministerio de Cultura y Deportes. 981-2011 y 1171-2012.
- <sup>52</sup> La CC en el Expediente 1149-2012 del 10 de septiembre de 2015 *“ordena al Ministerio de Energía y Minas que tome las medidas necesarias para que se practique la consulta a las comunidades indígenas a las que interese y afecte, conforme los estándares internacionales aplicables, respecto a la instalación de la central generadora hidroeléctrica “La Vega i”*.
- <sup>53</sup> Acuerdo Gubernativo 593-2013, del 27 de diciembre de 2013.
- <sup>54</sup> Resolución No. 001-2015 de la Comisión Nacional de Resarcimiento, del 7 de enero de 2015.
- <sup>55</sup> Ministerio Público OFICIO No. SPAE-152-2017. (COPREDEH-60-2017). Guatemala, 26 de julio del 2017.
-